الفصل الثاني

المشاركون في برامج التدريب

ألف – التعريف والفئات

١١- المشـــاركون في برامج التدريب التي وضع لها هذا الدليل هم الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين. ويعرف هؤلاء الموظفون في التعلـــيق على المادة ١ من مدونة سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بأنهم:

(أ) تشـــمل عبارة "الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين" جميع الموظفين المسؤولين عن تنفيذ القانون الذين يمارسون صلاحيات الشرطة، ولا سيما صلاحيات الاعتقال أو الاحتجاز، سواء أكانوا معينين أم منتخبين،

(ب) في الـــبلدان التي تتولى صلاحيات الشرطة فيها السلطات العســـكرية، ســـواء أكانت بالزي الرسمي أم لا، أو قوات أمن الدولة، يعتبر تعريف "الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين" شاملا لموظفي تلك الأجهزة.

...

١٢- لأغراض الإيجاز والتنوع اللغوي، يستخدم أيضا مصطلح "الشرطة" في هذا الدليل كبديل لعبارة "الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانـــين". ويشـــير المصطلحان كلاهما إلى نوع الموظفين الذين يغطـــيهم الـــتعريف السالف الذكر وكذلك إلى عناصر الشرطة المدنية التابعين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٣- ومـــن المفيد التمييز بين مختلف فئات موظفي الشرطة من حيث التسلل الهرمي والوظائفي على السواء وذلك لكفالة ملاءمة برامج التدريب لأنواع معينة من المشاركين. وقد تم تحديد الفئات العريضـــة التالية من الموظفين لأغراض برامج التدريب ولأغراض استعمال هذا الدليل:

كـــبار الموظفين الوطنيين المكلفين بإنفاذ القوانين – وهم الذين يعملـــون عـــلى مســـتوى صنع القرارات أو على مستوى اســـتراتيجي ويضـــطلعون بمسؤوليات قيادية في كل هيئات الشرطة؛

معـــلمو ومدربـــو الموظفـــين المكلفين بإنفاذ القوانين – وهم المســـؤولون عـــن تعليم وتدريب موظفي إنفاذ القوانين في مجالات تدريب الشرطة؛

الموظفـــون الوطنـــيون دون مســـتوى القيادة المكلفون بإنفاذ القوانـــين – وهـــم الذين يعملون على "مستوى الشارع" والموظفـــون الذيـــن يضطلعون بمسؤوليات إشرافية مباشرة عليهم. ومن المفيد أيضا تحديد فئات فرعية لهذا المستوى من الموظفـــين، مثل محققي الجريمة، والموظفين المكلفين بمسؤولية محـــددة في الـــتعامل مـــع الفوضى المدنية، وأفراد الشرطة "العمومـــيين" الذيـــن يؤدون طائفة عريضة من مهام حفظ الأمن؛

الموظفون الذين يعملون في عناصر الشرطة المدنية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ملحوظة للمدربين: تبعا لهياكل الرتب وغيرها من العوامل التنظيمـــية، فـــإن الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين متوسطي الرتبة أو الذين ينتمون إلى "الإدارة المتوسطة" قد يدرجون في برامج التدريب الموجهة لكبار موظفي الشرطة أو الذين دون مستوى القيادة.

باء – الأســـباب المحددة وراء تدريب مختلف فئات الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين

١٤- مـــن المهـــم تدريب كبار الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانـــين لإضفاء المصداقية على برنامج التدريب المقدم إلى هيئة إنفاذ القانون ككل ونظرا لأهميتهم ليس داخل المنظمة التي ينتمون إليها فحسب، بل أيضا في نظام العدالة الجنائية والنظام السياسي. ومثال ذلك أن عناصر الشرطة في هذا المستوى قد يمارسون ضغطا لضـــمان إجراء تغييرات تشريعية وإدارية يعدونها ضرورية للمهمة التي تضطلع بها الشرطة. وقد يشتركون في الهيئات الوطنية المنشأة لوضـــع توصـــيات بشـــأن التغييرات أو الإصلاحات الدستورية والقانونية، وقد يقومون بصياغة السياسة العامة داخل المنظمة التي يعملـــون فـــيها، ويتخذون قرارات تشغيلية استراتيجية يمكن أن تنطوي على آثار بعيدة المدى.

١٥- ومـــن المهم بصفة خاصة تدريب هذه الفئة من الموظفين عـــلى حقـــوق الإنسان والمعايير الإنسانية من أجل تحقيق الهدفين *(ب)* و*(هـ)* المبينين في "بيان الأهداف" أعلاه (صفحة١).

١٦- وأهمية تدريب معلمي ومدربي الشرطة من الأمور المعترف بهـا في السياسـة التي تتبعها مفوضية/مركز حقوق الإنسان إزاء تدريب المدربين. وعن طريق تدريب هذه الفئة من الموظفين، من الممكن تحقيق كل الأهداف المبينة في "بيان الأهداف".

١٧- ومـن المهـم بشكل واضح أن الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانـين الذيـن يشتركون في واجبات حفظ الأمن الفعلية على "مسـتوى الشارع" ينبغي أن يكونوا على وعي بحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية وينبغي أن يسترشدوا بتلك المعايير فيما يتخذونه مـن مواقـف وفيما يصدر عنهم من سلوك. وينطبق ذلك سواء أكـان هـؤلاء الموظفـون يضـطلعون بواجبات عامة أم كانوا متخصصـين في مسائل من قبيل التقصي الجنائي أو الحفاظ على النظام العام. وتحترم حقوق الإنسان أو تنتهك أثناء ممارسة الشرطة فعلـيا لعملها. وإضافة إلى ذلك، فإن الشرطة عند هذا المستوى تعمـل في كـثير من الحالات بمفردها أو في مجموعات صغيرة لا تخضـع للإشراف في كثير من الأحيان. ومن الأهمية الأساسية أن تـدرك الشـرطة أن احترام حقوق الإنسان عنصر جوهري من عناصر العمل البوليسي السليم.

١٨- وتضـطلع عناصر الشرطة المدنية لعمليات حفظ السلام بمسـؤولية خاصة إزاء احترام معايير الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسـان حيث إنهم يعملون تحت علم المنظمة التي انبثقت عنها تلـك المعـايير. كما تشمل وظائفهم واجب توجيه هيئات إنفاذ القوانـين الوطنية استنادا إلى المعايير الدولية الواردة في هذا الدليل وليس على أساس القوانين المعمول بها في الدولة التي ينتمون إليها. ولا بـد لضـباط الشرطة المدنية أن يعملوا جاهدين على احترام معايير الأمم المتحدة في مجال إنفاذ القوانين وتعزيزها بصورة فعالة.

جيم - السـمات المهمـة التي تميز أجهزة وموظفي إنفاذ القوانين

١٩- السـمات المميزة لأجهزة إنفاذ القوانين أو المميزة للثقافة البوليسـية ليسـت كلها عالمية، كما أن هناك أوجه تفاوت بين الموظفـين المكلفـين بإنفـاذ القوانين، وهي تفاوتات تستند إلى الشخصـية والجيل والتوجه الوظيفي. على أنه من الممكن إصدار عـدد من الأحكام العامة بشأن هيئات وموظفي الشرطة، وهي أحكـام تعـد مهمـة فيما يتعلق ببرامج التدريب على حقوق الإنسـان. ولا بـد بطبيعة الحال أن يكون مفهوما على المستوى المحلي الذي تنفذ عنده البرامج مدى عدم انطباق تلك التعميمات، والطرق التي لا تنطبق بها، على هيئات وموظفين بعينهم.

٢٠- وهذه التعميمات هي:

يمكـن للأقسام داخل الهيئات التي تتبع تسلسلا هرميا ووظيفيا أن تكون مهمة.

هـناك نزعة للتمييز بقوة بين الأنشطة التي يطلق عليها "عمـل الشرطة الفعلي" (وظائف الشرطة التشغيلية والعملية) والوظائف الضرورية الأخرى التي تضطلع بها هيئة إنفاذ القوانين.

هـناك في كـثير مـن الأحـيان بعض التعارض بين المقتضـيات القانونـية والإدارية وبين الضرورات الحتمية لأنشطة الشرطة العملية.

النتـيجة اللازمة للاتجاهات السالفة الذكر هي أن الكثير مـن الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانين يرون أن عمل الشرطة هو في الأساس نشاط عملي يتطلب الاستجابة العملية والسريعة، في كـثير مـن الأحيان، لحالات يقدمون فيها حلولا فورية، وإن كانت وقتية.

ملاحظـة للمدربين: الملاحظات والتعليقات الواردة في هـذا الفصـل تشكل الأساس الذي تستند إليه بعض التوصـيات الـواردة في الفصول اللاحقة. وينبغي على منظمي الدورات التدريبية ومقدمي العروض مراعاة تلك الملاحظات والتوصيات.